

الفجائية ولينها خلاف ايلابها الفعل والاصح منه في مفعول
 بالجنس وتالي الوراثة تخفيض او عرض او تمن با لا ومنعه المازني
 في نفس وكان وقوم في الجمع المكسر وفي المصدر ثلثها ان كان
 بدلا من فعله جازا او مجازا فلا **تتم** بحيث نصب السابق ان
 تلا ما يخص بالفعل او اشتقها ما بغير المهزلة **وتختار** ان وليه
 فعل طلب خلافا لابن بابشاد في المراد العموم او مصدر له او
 ولي هم اشتقها خلافا للفراني ظن ولا ابن الطراوة في الاستفهام
 الواقع على الاسم والاختفاء في الحاق ساير الادوات في المفعول
 بغير ظرف او حرف نفي لا يختص وقيل الرفع ارجح وثالثها سواء
 ارجح او عاطفا على فعلية او **وهو** الرفع وضاو وليه لم او لا
 كحي او مقدمه فاعل في المعنى ويشترط ان في المعطوف على جملة
 ذات وجهين فان خلى من عايد لها فتالثها الاصح ان كان بالغا
 صحت المسئلة والرابع او الواو **ويجرح** الرفع بالابتداء ايماعدا
 ذلك **مسئلة** ملائسة الضمير بنعت او بيان او نسق
 بالواو وغير معاد معه العامل قبل او **تم** او **كهي** بدونه
 والنصب هنا قال الجمهور بفعل واجب الاضمار من لفظ الظاهر
 او معناه مقدا خلافا للبيانين والكسائي بالظاهر غير
 عامل في الضمير والفرا عامل فيهما وجوز قوم جرح السابق بما
 جرح الضمير ولا يجتمع رفعه باضمارا كان او فعل للمجهول خلافا
 لابن العريفي واختلف هل شرط الاشتغال ان يتنصب
 الضمير والسابق من جهة واحدة **خاتمة** الاشتغال في الرفع

في قوله لا يرفع
 في قوله لا يرفع
 في قوله لا يرفع

لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع

كالنصب

كالنصب فيحذف الابداء في زيد قام خلافا لابن العريفي ورجح في
 خرجت فاذا زيد قد ضرب به عمرو ويجوز القاعلية في ان زيد قام
 ولو غيرك قاله خلافا للاخفش وتخرج في ان زيد قام خلافا للجرى
 ويستويان في زيد قام وعمرو وقد وجوز قوم نصب زيد
 ذهب به على اسناد ذهب للمصدر وشرط المشغول عنه قبول
 الاضمار فلا يصح عن حال وتيميز ومصدر موكد ويجوز وما لا يجز
 المضمر **الكتاب الخامس** في التوابع وعوارض
 التراكيب ٥ التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف
 نسق واذا اجتمعت رتب كذلك وقد قوم التاكيد على
 النعت وينبغي تقديم البيان وينبع المتنوع في الاعراب ثم
 قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل في الثلاثة
 الاول عاملة وعزى الجمهور وقال الخليل ويشوبه والاختفاء
 والجرى التبعية فقيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب
 ولو اختلفت جهته وقيل بشرط اتحادها والايثار العامل
 في البدل مقدر بلفظ الاول وقيل هو نيابة عنه وقيل امالة
 وفي النسق الاول بواسطة الحرف وقيل مقدر وقيل الحرف
 وتمن الخلاف في الوقف على المتنوع ولو قيل العامل في الكل
 المتنوع لكان له شواهد ويجوز فصلها من المتنوع بغير
 مبادئ فخص لا نعت هم وعوه ولا التوكيد بما على الاصح ولا
 يقدم معها خلافا للمكوفية **النعت** تابع معمل
 لمتنوعه لدلالته على معنى فيه او في متعلق به ويرد مدحا